CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR
LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT
(CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON
TRADE AND DEVELOPMENT
(UNCTAD)

نشرة صحفية

حظر
يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصهما
في
وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل

16 تشرين الأول/أكتوبر 2007، الساعة 17/00 بتوقيت غرينيتش
(الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي،
و2/00 من يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر، بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2007/030*
16 October 2007
Original: ENGLISH

تسعى البلدان للحصول على مزيد من المكاسب الإنمائية من الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية

وفقاً للاستعراض السنوي الذي أجراه الأونكتاد لاتجاهات الاستثمار، أدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية، والشركات عبر الوطنية تهيمن على استخراج الموارد الطبيعية خاصة في البلدان متدنية الدخل.

2007 إلى القول إن أعمال الشركات عبر الوطنية تتيح فرصاً للبلدان النامية وتطرح تحديات [1]. ويذكر هذا التقرير أن تحقيق أعظم المكاسب الإنمائية من هذه الصناعات يتطلب اتباع سياسات متماسكة وحسنة التصميم بحيث تعكس التزاماً بالصالح العام من قِبل جميع المعنيين.

---

* **Contact:** UNCTAD Press Office:+41 22 917 5828, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press.

(بالإنكليزية) (رقم المبيع E.07.II.D.9, ISBN 978-92-1-112718-8) من مكاتب مبيعات الأمم المتحدة المبيّنة عناوينها أدناه، أو من وكلاء مبيعات منشورات الأمم المتحدة في العديد من البلدان. السعر 75 دولاراً أمريكياً؛ وللمقيمين في البلدان النامية 30 دولاراً أمريكياً. وهذان السعران يشملان الكتاب نفسه ونسخة منه في شكل قرص مُدمج بذاكرة مقروءة فقط (CD-ROM). ويمكن للزبائن الذين يرغبون في شراء الكتاب أو القرص المُدمج، منفصلَيْن، أو في الحصول على أسعار عدد كبير من النسخ الاتصال بمكاتب المبيعات. ويرجى إرسال طلبات الشراء أو الاستفسارات، في حالة المقيمين في أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا، إلى العنوان التالي: United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland، رقم الفاكس 0027 917 22 41+، عنوان البريد الإلكتروني: unpubli@un.org؛ وفي حالة المقيمين في الأمريكتين وشرق آسيا، إلى العنوان التالي: United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, NY 10017, USA؛ رقم الهاتف: 8302 963 212 1+ أو 9646 253 800 1+؛ رقم الفاكس: 3489 963 212 1+؛ عنوان البريد الإلكتروني: Publications@un.org؛ العنوان على شبكة الإنترنت http://www.un.org/ Publications.

عالم الشركات عبر الوطنية العاملة في الصناعة الاستخراجية عالم يتسم بالتنوع ونشوء جهات فاعلة جديدة

أدى تزايد الطلب على النفط والغاز والمعادن، لا سيما الطلب الآسيوي، دور المحرك لازدهار الاستثمار في استكشاف المعادن واستخراجها. وهذه الصناعات هي مصدر معظم الزيادات التي وقعت الآونة الأخيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان النامية الغنية بالمعادن، لا سيما في أفريقيا. وأطلق هذا الازدهار أيضاً سلسلةً من عمليات الدمج الكبرى عبر الحدود في هذه الصناعات، مما أسفر عن تركز أشد في السوق.

2007 أن الأهمية النسبية للشركات عبر الوطنية تختلف باختلاف الصناعات الاستخراجية. ففي تعدين الفلزات، ملك القطاع الخاص 23 من أكبر 25 شركة من الشركات عبر الوطنية في عام 2005، بينما وُجدت شركتان فقط تملك الدولة فيهما أغلبية الأسهم. وفي صناعة النفط والغاز، تملك الدولة معظم أسهم غالبية الشركات الخمسين الأولى. والشركات المملوكة للدولة تسيطر على معظم هذا الإنتاج في اقتصادات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. على سبيل المثال، زاد إنتاج شركة أرامكو السعودية (المملكة العربية السعودية) في عام 2005 عن ضعف إنتاج أكبر شركة منتجة للنفط والغاز يملكها للقطاع الخاص وهي شركة أكسونموبل (الولايات المتحدة).

ويُبرز التقرير أيضاً ظهور شركات جديدة من الشركات عبر الوطنية العاملة في الصناعة الاستخراجية. ورغم أن الشركات الخاصة لا تزال تُعتبر الشركات الكبرى من حيث الأصول الأجنبية، أخذ عدد من شركات البلدان النامية، لا سيما في صناعة النفط والغاز، يتحول على جناح السرعة إلى شركات عالمية. أما إجمالي الإنتاج في الخارج لأهم سبع شركات مملوكة للدولة هي شركة النفط البحري الوطنية الصينية (CNOOC)، وشركة النفط الوطنية الصينية (CNPC)، وشركة الصين البتروكيماوية (Sinopec) (عموم الصين)، ولوك أويل (روسيا)، وشركة البترول والغاز الطبيعي (ONGC) (الهند)، وبتروبراس (البرازيل)، وبتروناس (ماليزيا) فقد تجاوز 528 مليون برميل من معادل النفط في عام 2005، وفي ذلك ارتفاع من 22 مليون فقط قبل ذلك بعشر سنوات (الشكل 1). أما توسع إنتاج هذه الشركات في الخارج فيُعزى في جانب منه لتزايد الطلب في اقتصادات آسيا السريعة النمو.

الشركات عبر الوطنية تهيمن على الأنشطة الاستخراجية، لا سيما في البلدان متدنية الدخل

يشكل الاستثمار في الصناعات الاستخراجية في عدد من البلدان متدنية الدخل وجهة معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. ونظراً إلى صِغر الأسواق المحلية وضعف القدرات الإنتاجية، لا تملك هذه البلدان إلا قليلاً من الصناعات الأخرى التي تستطيع أن تجتذب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة. ونتيجة لذلك، فإن الإيرادات من استغلال المعادن وتصديرها يمثل في أحيان كثيرة نسبة كبيرة جداً من مداخليها الوطنية.

وفيما تتباين درجة اعتماد البلدان على الشركات عبر الوطنية في استغلال مواردها الطبيعية من بلد إلى آخر، تُعتبر البلدان متدنية الدخل بوجه عام الأشد اعتماداً على الشركات الأجنبية. وفروع الشركات الأجنبية العاملة في تعدين الفلزات تهيمن فعلاً على الإنتاج (غير الحرفي) كله في أقل البلدان نمواً مثل غينيا ومالي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، وكذلك في الأرجنتين وبوتسوانا وغابون وغانا ومنغوليا وناميبيا وبابوا غينيا الجديدة. وفي عشرة بلدان أخرى منتجة للفلزات، تمثل فروع الشركات الأجنبية بين 50 في المائة و86 في المائة من الإنتاج (الشكل 2).

وفي ميدان النفط والغاز، بلغ متوسط إنتاج فروع الشركات الأجنبية 57 في المائة من إنتاج أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى في عام 2005. على سبيل المثال، اضطلعت شركات أجنبية بأكثر من نصف الإنتاج في أنغولا وغينيا الاستوائية والسودان (الشكل 3). وتضطلع فروع الشركات الأجنبية بنسبة كبيرة من الإنتاج في بلدان أخرى أيضاً، منها الأرجنتين وإندونيسيا والمملكة المتحدة.

غير أن النسبة المقابلة في غرب آسيا، حيث توجد أكبر وأغنى احتياطيات النفط والغاز، لم تبلغ إلا 3 في المائة. ولم يُنسب أي إنتاج لفروع الشركات الأجنبية في العراق والكويت والمملكة العربية السعودية.

مشاركة الشركات عبر الوطنية يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً في الاقتصادات المضيفة

يحاجج الأونكتاد بالقول إن ازدهار السلع الأساسية لا بد لـه من أن يتيح فرصاً للتنمية وتخفيف حدة الفقر في البلدان المصدِّرة للمعادن. ولكن بذل جهود كبيرة للتصدي للمسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية المتصلة باستخراج المعادن يُعتبر ضرورياً لتسخير إيرادات الصناعات الاستخراجية في دفع التنمية.

وبإمكان الشركات عبر الوطنية أن تؤثر في النتيجة. فهذه الشركات يمكنها أن تساهم برأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية، ونهج كهذا يكون في أحيان كثيرة الخيار الأجدى لاستغلال ثروات الموارد الطبيعية عندما لا توجد قدرات محلية. والأثر الاقتصادي الأهم للاستثمار الأجنبي في الصناعة الاستخراجية للبلد هو زيادة الدخل، بما فيه إيرادات الدولة. ويلاحظ الأونكتاد أن مشاركة الشركات عبر الوطنية يمكن في الوقت ذاته أن تثير مشاعر القلق إزاء عدم التكافؤ في القدرة التفاوضية، والملكية، والسيطرة على الموارد غير المتجددة، وتقاسم الريع، وتسعير التحويل، وتكاليف بيئية واجتماعية متنوعة. وعلى سبيل المثال، تُطالب الشركات عبر الوطنية بنصيب كبير من الإيرادات الناشئة وتعيد جزءاً من أرباحها إلى بلدانها.

وفي نهاية المطاف، فإن الأثر العام للإيرادات الناشئة عن أنشطة هذه الشركات تحدده طريقة تقاسم هذه الإيرادات بين الشركات الأجنبية والبلد المضيف، كما يعتمد هذا الأثر على طريقة إدارة حصة الحكومة وتوزيعها واستخدامها. وينبغي استخدام الأموال في دعم الأهداف الإنمائية وتلبية حاجات الأجيال الحالية والقادمة.

وأما استخراج الموارد الطبيعية فيمكن أن يخلّف آثاراً بيئية واجتماعية وسياسية بعيدة المدى. وقد تُضيف مشاركة الشركات عبر الوطنية إلى التدهور البيئي والمنازعات الاجتماعية بمجرد جعل استخراج الموارد ممكناً في البلد. ومن جهة أخرى، قد تُقلل الشركات عبر الوطنية من الآثار البيئية الضارة باستخدام تكنولوجيات أكثر تطوراً وبتطبيق ونشر معايير للإدارة البيئية أفضل من المعايير التي تستخدمها الشركات المحلية. ويمكن أيضاً أن تتورط الشركات عبر الوطنية في منازعات محلية وقد تجد نفسها تتصرف تصرفاً متعارضاً ومصالح المجتمعات المحلية. وفي بعض الحالات، قد يُعزز وجودها بحد ذاته النظام الحكومي القائم. وتضع بعض الشركات عبر الوطنية في اعتبارها الآثار الاجتماعية السلبية وتمتثل لمعايير أفضل من تلك التي يطبقها منافسوها في معالجة هذه القضايا.

التصدي للتحديات التي تواجه السياسة العامة يستلزم بذل جهود من جميع الجهات صاحبة المصلحة

من الضروري أن يبذل جميع المعنيين جهوداً متضافرة لضمان جعل الموارد المعدنية الهائلة الموجودة في بعض أفقر بلدان العالم قوة في خدمة التنمية. وقد قال مؤخراً الأمين العام ".

ويورد التقرير عدداً من التوصيات:

- تُعتبر نوعية الحكم، وسياسات ومؤسسات حكومية محددة، في البلد المضيف عاملاً من العوامل الحاسمة في ضمان تحقيق مكاسب إنمائية مستدامة من استخراج الموارد سواء بوجود الشركات عبر الوطنية أو بدونه. ومن الضروري أن تكون لدى الحكومات رؤية واستراتيجية واضحتان لضمان استخدام الموارد النفطية وغيرها من الموارد المعدنية بطريقة شفافة ومنصِفة للمساهمة في التنمية المستدامة. ومن الضروري أيضاً أن تُعزز هذه الحكومات قدراتها وطاقاتها في مجال تصميم وتنفيذ سياسات مناسبة.

- حمل ارتفاع أسعار المعادن حكومات عديدة على السعي إلى زيادة حصتها من الأرباح الناشئة وذلك بتعديل قوانين التعدين، والنظم الضريبية، والعقود. وتشير التغييرات الأخيرة في اللوائح التنظيمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى أن اللوائح التنظيمية السابقة ربما كانت مبالغة بسخائها إزاء المستثمرين الأجانب. ويوصي التقرير بأن تسعى البلدان إلى وضع أطر راسخة في مراحل مختلفة من مراحل الدورة الاقتصادية وذلك مثلاً بالأخذ بنظم الضريبة التدريجية فيما يتعلق بإيرادات الصناعات الاستخراجية.

- ينبغي لحكومات بلدان المنشأ أن تشجع السلوك المسؤول من قِبل الشركات عبر الوطنية المستثمرة في الصناعات الاستخراجية في الخارج. وهذا أمر مهم بالقدر ذاته للشركات عبر الوطنية المملوكة للدولة.

- يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في تعزيز زيادة المكاسب الإنمائية المتأتية من استخراج الموارد وذلك عن طريق المساعدة التقنية، ووضع معايير ومبادئ توجيهية ذات صلة، ورصد تنفيذها. ويمكن لعدد من المبادرات أن تساهم مساهمة قيِّمة في ذلك، مثل مبادرة الشفافية في الصناعة الاستخراجية، والمبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان، ومبادرة الإبلاغ العالمي، ولكن ينبغي أن يلتزم بهذه المعايير وينفذها مزيد من البلدان والشركات.

- دور الشركات عبر الوطنية هو المساهمة في الإنتاج بكفاءة، وفي الوقت ذاته وكحد أدنى احترام قوانين البلد المضيف. وعندما توجد الموارد المعدنية في دول يكون الحكم فيها ضعيفاً أو استبدادياً، يصبح من الضروري أن تنظر الشركات الأجنبية نظرة دقيقة في الآثار التي تترتب على الاستثمار في تلك الدول.

متاحان في الموقعين التاليين على شبكة الإنترنت: http://www.unctad.org/wir و http://www.unctad.org/fdistatistics.

الشكل 1- إنتاج النفط والغاز لشركات عبر وطنية مختارة في خارج بلد المنشأ، 2006
(بملايين براميل مكافئ النفط)

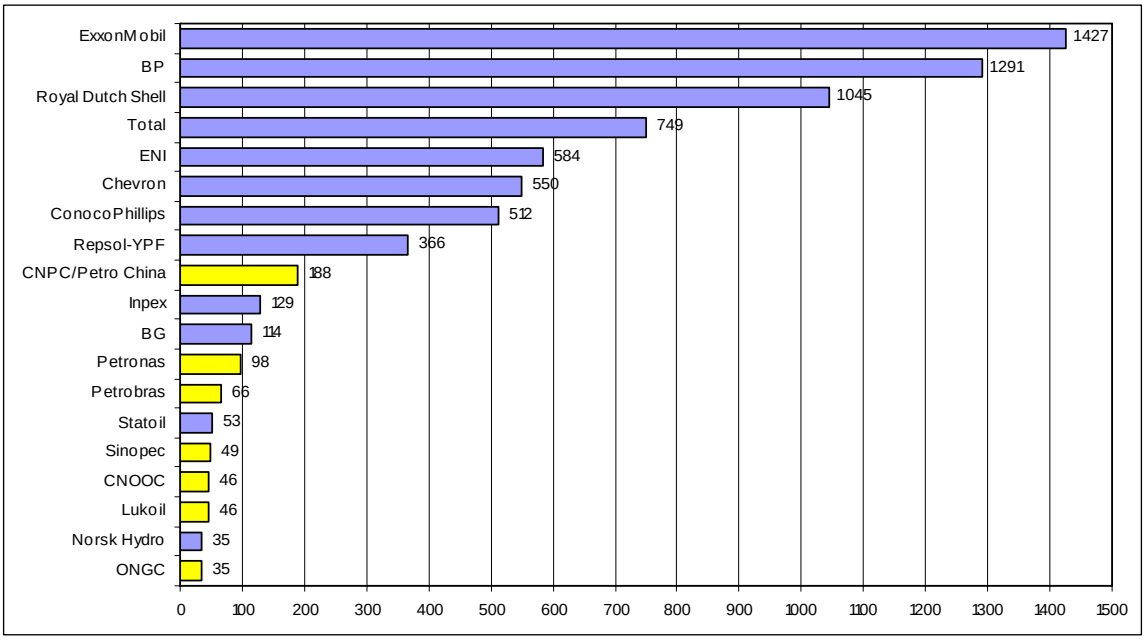

2007

الشكل 2- حصة فروع الشركات الأجنبية من إنتاج تعدين الفلزات، لبلدان مضيفة مختارة، 2006

(في المائة)

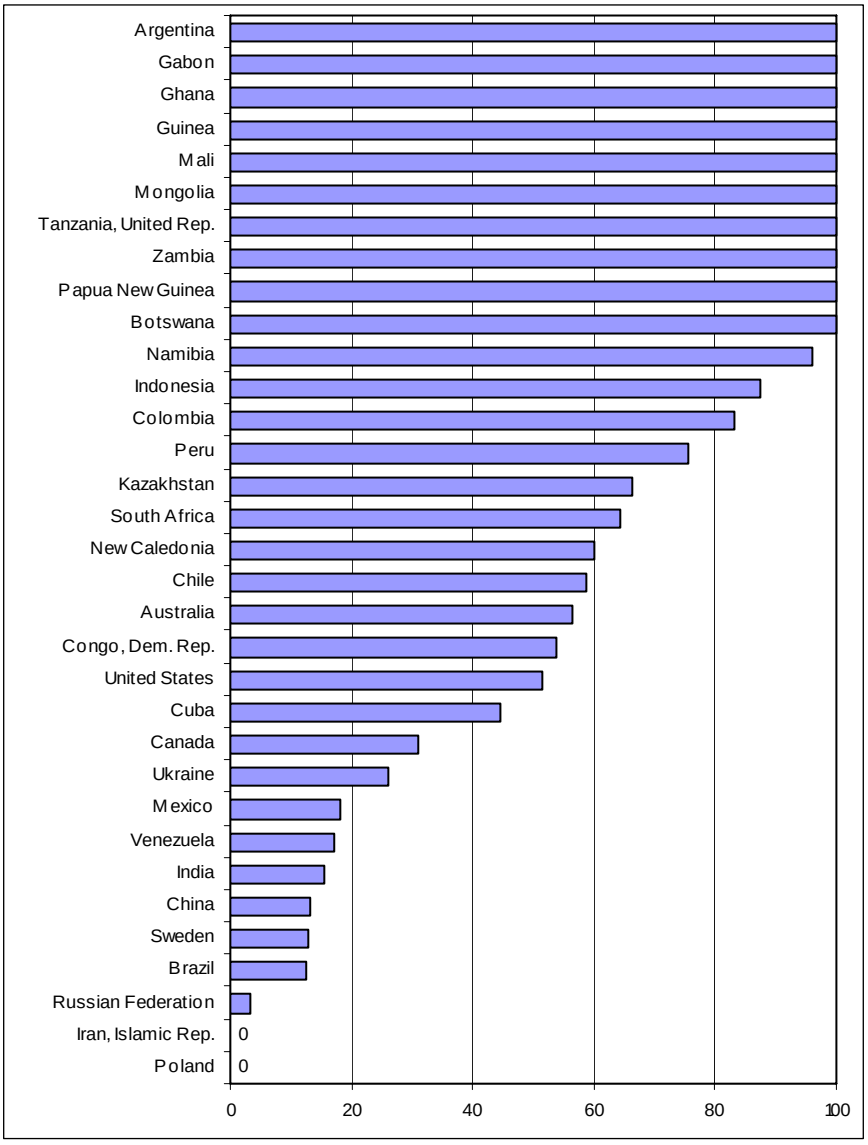

2007

الشكل 3- حصة الشركات الأجنبية في إنتاج النفط والغاز في بلدان رئيسية مختارة منتجة للنفط والغاز

(في المائة)